

10 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

مسألة جدول أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

ورقة عمل قدمتها جمهورية إيران الإسلامية

١ - دعوني قبل كل شيء أعرب عن خيبة أمني لعدم تمكن المؤتمر حتى هذه اللحظة من الشروع في الجزء الموضوعي من مناقشاته، بسبب الاختلافات بشأن جدول أعماله. ومن المؤسف كذلك أن الوفود، وممثلي المجتمع المدني، لم يتمكنوا من عرض وجهات نظرهم بخصوص الجوانب الموضوعية للمعاهدة. ومن المفهوم تماما أنه على الرغم من أن هذه الآراء انعكست دون شك في البيانات العامة للممثلين الموقرين، إلا أن تفاصيلها أدرجت في بيانات منفصلة من المقرر تقديمها في أثناء مجموعة المناقشات. وهي البيانات التي نتطلع بحرص إلى سماعها في هذا الاجتماع.

٢ - غير أنه يبدو أن تمييزا مصطنعا بين الجوانب الموضوعية والإجرائية اعتمد في هذا المؤتمر. وبالتالي أتهم وفدي بالمجادلة حول مسائل إجرائية على حساب الجوهر. وأرى أنه إذا لم يكن هذا التمييز مصطنعا، فينبغي التساؤل عن السبب الذي جعل بعض الوفود الأخرى، التي ترى أن جدول الأعمال لا يؤثر إلا على بعض الجوانب الفنية للعمل الذي نحن بصدد هاهنا، تُبدي كل هذا العناد حيال كلمتين فقط تُدرجان في جدول الأعمال للتأكيد مجددا على ضرورة الامتثال لجميع أحكام المعاهدة. دعونا إذاً لا نتورع عن القبول بأن جدول الأعمال جزء من الجوانب الموضوعية لعملية استعراض المعاهدة، وأنه يحدد إطار مناقشاتنا الموضوعية ضمن هذه العملية.



٣ - ويُدعى أن إيران فتحت فجأة المناقشات حول صياغة جدول الأعمال الذي جرت بشأنه مفاوضات دامت عدة أشهر مع جميع الدول المهتمة. ودعوني أسجل هاهنا بوضوح أن هذه الصياغة لم تُناقش قط قبل قيام الرئيس بتوزيع جدول الأعمال رسمياً على الدول الأطراف في المعاهدة في نيويورك في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أبدت فوراً قلق حكومتي بشأن وجوب اتباع نهج غير تمييزي حيال جميع الالتزامات والأحكام الواردة في المعاهدة. وفي ثلاث مناسبات أخرى خلال الشهر الماضي ناشد ممثلونا في نيويورك وفيينا الرئيس بتعديل مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي قدمه من أجل إزالة الصعوبات الموضوعية قبل بدء الاجتماع.

٤ - إن الرؤساء في عمليات التفاوض الدولية يضطلعون بدور بارز جداً في تسهيل سير المشاورات والمفاوضات بين المشاركين. فالرئيس ليس طرفاً من أطراف المفاوضة، ويتعين عليه تهيئة بيئة تسمح للأطراف بالتفاعل والتوصل إلى قرارات سلسلة. وقد بذل السفير أمانو، بصفته رئيس الدورة، جهوداً جبارة لتوجيه المناقشة، ونحن نقدر دائماً تفانيه كيما يخلص المؤتمر إلى نتيجة ناجحة. غير أنه حاول في عدة مناسبات، وبحسن نية دون شك، إدخال "نواياه"، و "فهمه"، و "رؤيته"، و "قراراته"، بل في الواقع "موقفه" في المفاوضات. وللأسف ففي بعض جوانب عملنا، أدى عدم المرونة الذي أبداه الرئيس فيما يتعلق بسهولة إعادة صياغة اقتراحه الأولي وتعديله، وكذلك عدم الشفافية الذي اتسم به سير المشاورات، إلى تفاقم الطبيعة المعقدة لمناقشتنا وإلى زيادة إرباك الأطراف المعنية.

٥ - وقد شُدد إلى حد كبير في هذا المؤتمر على وجهات نظر الأغلبية مقابل الأقلية. واستُخدم هذا التصنيف أحياناً كأداة للضغط على آراء وأطراف محددة. وإذا كانت هذه محاولة لبدء إضفاء الصفة الديمقراطية على المؤسسات الدولية، ولا سيما في مجال نزع السلاح، فينبغي لي أن أسجل هاهنا أن وفدي يرحب بهذا النهج. إذ من الواضح أن آلية نزع السلاح شُلت في السنوات الأخيرة بسبب التطبيق الواسع النطاق لقاعدة توافق الآراء، وبالتالي فإن الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لترع السلاح، والمفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سواء في اللجان التحضيرية أو في مؤتمرات الاستعراض، كان ولا يزال مثلاً ناصعاً لضحايا قاعدة توافق الآراء. وإذا كان هذا هو المطلوب فإن وفدي مستعد، محاولةً منه لتجاوز الطريق المسدود، لبدء إجراء التصويت بشأن هذه النقطة من جدول الأعمال، ولدراسة هذا الاحتمال في مناسبات أخرى عندما يؤدي اختلاف الآراء إلى إعاقة اجتماع معقود في إطار عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنعه من الاستمرار ومن التوصل إلى استنتاج. ومع ذلك فحسبنا أن نعلم أنه إذا كان البعض يرون ضرورة الالتزام التزاماً شديداً بقاعدة

توافق الآراء في سياق أعمال المؤتمر، فعلياً إذاً أن نحترم أيضاً كون تطبيق هذه القاعدة لا يساير دوماً مواقف محددة. وفضلاً عن ذلك إذا كان توافق الآراء هو القاعدة المتبعة، فإنني أأمل أن تتفقوا معي على أن من غير اللائق إذا محاولة استهداف وفدي ثلاث مرات خلال الجلسة العامة الرسمية، مع سبق الاطلاع تماماً على موقفنا قبل الاجتماع.

٦ - إن الشفافية في الإعراب عن المواقف هي جزء من الدبلوماسية الدولية يسمح للوفود بفهم بعضها ويسهم في إنجاح الحوار. غير أن بعض الوفود المتمسكة جداً بآرائها بشأن الجوانب، سواء الإجرائية منها أو الموضوعية، المثارة في هذا المؤتمر، اختارت اتخاذ موقف الصمت والاختباء وراء الجهود المخلصة للرئيس وبعض الوفود. وبالتالي لم نتلق منذ بدء هذه العملية إجابة واضحة بشأن الجهة التي اعترضت على الصياغة المعتمدة لجدول أعمال مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٢. وكذلك لم تُقدم إجابة واضحة عن الجهة التي اعترضت على إدخال تعديل بسيط في الصياغة الحالية لجدول الأعمال بحيث يتضمن الامتثال لجميع أحكام المعاهدة. ورغم أننا أخبرنا بأن مثل هذه الإضافة قد لا يُوافق عليها بسبب الاتفاق العام على عدم فتح الباب لمزيد من المناقشة بشأن الصياغة الحالية، غير أن الاستنتاج هو أن سبب هذا الرفض يرجع إلى كون إضافة هاتين الكلمتين غير مقبولة لدى بعض الوفود. ولا أظن أن ثمة من يتوهم أن صياغة جدول الأعمال مقدسة لا يمكن المساس بها. ومن الواضح أن الصياغة مجرد أداة تسمح لنا بالإعراب عما اتفق عليه المؤتمر، وأنها ينبغي أن تكون بدرجة من المرونة تُفسح المجال دوماً للتوصل إلى اتفاق. ولا يمكن للصياغات بحد ذاتها أن تكون مغلقة أمام التحسينات. وكذلك فإن "قبول الأمر أو رفضه جملة" ليس من ضمن القواعد التي تتبعها. ويساور وفدي قلق شديد حيال سنّ سابقة لا مبرر لها للاجتماعات المقبلة للجنة التحضيرية وللمؤتمرات الاستعراض.

٧ - وقد دخل وفدي المؤتمر مصمماً على الإسهام بصورة فعالة في مناقشاته الموضوعية. وتُعتبر أطراف المعاهدة أعضاء في ناد عقد عزمه على التعاون تعاوناً وثيقاً، في احترام متبادل، في سبيل قضيتها المشتركة، وعلى تشجيع الآخرين على الالتحاق بالنادي. أما المعايير المزدوجة والمواجهات مع أية دولة عضو وعزلها، فمن شأنها أن تعرض للخطر الهدف المذكور وروح التعاون وحوافز العضوية. وبكل صراحة لم يتوقع وفدي أن يصل المؤتمر إلى هذا الطريق المسدود، لا سيما بشأن إدراج مسألة هامة جداً، من خلال إضافة عبارة بسيطة في مشروع جدول أعمال المؤتمر، وهي بصورة رئيسية "الامتثال لجميع أحكام المعاهدة"، وهو أمر ثبت أنه يشغل بال جميع الوفود الأخرى. وبالتالي فقد انصبت جميع جهودنا على إيصال رسالة قوية ينبغي لهذا المؤتمر أن ينقلها بعبارات صارمة وبأكثر السبل حصافة وفعالية. ونحن نشعر بخيبة أمل شديدة لكون بعض الوفود لجأت إلى مناورات إجرائية للحيلولة دون هذه

الإضافة. وفضلا عن ذلك بدأت دعاية ظالمة منذ بداية المؤتمر لإضفاء طابع سياسي على موقف وفدي، عن طريق تقديم معلومات مضللة إلى وسائط الإعلام. ولو إن الرئيس أتاح الفرصة لنص جدول أعمال اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٢، الذي اقترحه وفدي في بداية الاجتماع، وهي الصياغة المتفق عليها التي تم اعتمادها بالفعل من خلال توافق الآراء، عوضا عن الإصرار على الاقتراح الذي قدمه بنفسه، لكننا قد تمكنا الآن من إجراء مناقشات موضوعية ذات بال، ولما ضيعنا وقتا ثميناً.

غير أن عددا كبيرا من الوفود فاحتتنا، وبينما اعترفت بأن الشاغل الذي أثاره وفدي شاغل مشروع، ناشدت وفدنا بإدراج هذا الشاغل على نحو يسمح بعدم تعديل الصياغة الحالية.

٨ - وخلال الأيام الماضية نقل وفدي مشاعر جميع زملائنا والمجتمع المدني إلى عاصمتي، ودرس خيارات وصياغات مختلفة من شأنها أن تساعد الاجتماع على الاستمرار، مع صون وحماية موقفنا المبدئي في جوهره، وهو موقف يشكل أساسا هاما جدا لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ركزنا، كمحاولة أخيرة، على المبادرة التي قدمها وفد جنوب أفريقيا الموقر. وبذل وفدي وسعه منذ جلسة مساء الجمعة لاستطلاع جميع الاحتمالات وللوصول إلى سبيل لإضفاء المصادقية على هذه المبادرة وجعلها مستساغة.

وختاما يشرفني أن أعلن أن بوسع حكومتي، إظهاراً لحسن النية والمرونة، أن تقبل اقتراح جنوب أفريقيا بإدراج الصياغة المقترحة في شكل حاشية ترد في أسفل جدول الأعمال وتشير إلى نجمة (*) توضع في نهاية البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت (ودعوي أقرأ تعليماتي مرة أخرى لتفادي أي إهمام).

وأشدد على أن هذا هذه هي آخر فرصة للمرونة يمكن لوفدي توفيرها في هذه اللحظة الحرجة جدا، للسماح بتقدم المؤتمر.

وأرجو أن تُقابل مرونة وفدي بالمثل من طرف الوفود الأخرى المعنية وأن يتمكن المؤتمر بالتالي من اتباع هذا النهج للموافقة على جدول أعماله، والشروع فورا في المناقشات الموضوعية.